SINAI
Foundation for Human Rights

النشـــرة الأسبوعيـــة

الأسبوع الثالث من شهر فبراير

تقرير يوثق انتهاكات قوات الأمن المصرية
و مسلحي داعش في شمال سيناء

النشرة الأسبوعية
الأسبوع الثالث من شهر فبراير

تغطي هذه النشرة الأحداث التي جرت في شمال سيناء بالأسبوع الثالث من شهر فبراير من عام 2021 والتي تمكن فريق المؤسسة من رصدها وتوثيقها بشكل ميداني.

الملخص:

تواجه الكثير من العائلات في مدينة العريش شمالي سيناء خطر تعرض منازلها وأملاكها لخطر الإزالة الفجائية بدعوى تشييد محاور مرورية جديدة في المدينة، لتكون بذلك الحملة الثانية خلال هذه السنة والتي سبقتها أخرى متعلقة بتطوير وتوسعة ميناء العريش. أجرت مؤسسة سيناء مقابلات مع 4 أشخاص، 3 منهم من السكان الذين من المحتمل تعرضهم لأضرار فادحة جراء حملة الإزالة، كما تحدث فريق المؤسسة مع موظف حكومي يعمل في مؤسسة ذات علاقة بالحملة المشار إليها.

تفاصيل الانتهاكات:

انتهاكات السلطات وقوات إنفاذ القانون المصرية:

إخلاء وإزالات فجائية في العريش تضع المدنيين أمام مستقبل مجهول

2021.02.

ما أن انتهت الجهات الحكومية من توجيه صفعة لأهالي حي أبو صقل في العريش تتمثل فى توسعة المناطق المنزوعة من الأهالي لصالح تطوير ميناء العريش البحري، حتى تلقى سكان بقية المدينة الصفعة الثانية بالكشف عن خطة لإنشاء 3 محاور مرورية ما يتطلب إزالة المزيد من البيوت والملكيات الخاصة الواقعة على مسار تلك المحاور. حيث باتت هذه المحاور محل حديث وانشغال أهالي مدينة العريش بسبب عدم مشورتهم أو إبلاغهم بذلك رغم وجود تصريحات رسمية تؤكد على وجود جلسات حوار مجتمعي حول حملات إزالة البيوت.

في 28 يناير من العام الجاري، أصدرت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان بيانا صحفيا ذكرت فيه تفاصيل مشروع إخلاء منطقة ميناء العريش، والذي يشمل إخلاء وشيكا لآلاف الأسر في المنطقة بدعوى "تطويرها" دون الرجوع إلى أصحاب هذه المناطق والتحدث مع أهلها ودون أن تقدم لهم بدائل حقيقية تناسب خسارتهم. لتكون حملة الإزالة هذه معززة لواقع إجلاء مدروس ومخطط له عملت به الحكومة المصرية على مدار عدة سنوات.

أجرت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان مقابلات مع 3 أشخاص من المتضررين المحتملين من حملة الإزالة الفجائية بدعوى تشييد محاور مرورية جديدة. قال أولهم، وهو من سكان شارع البحر ويقع منزله بجوار الطريق:

"فوجئنا بشباب الظاهر أنهم مهندسين، شايلين اجهزة قياس وماشيين في الشارع وبيعملوا قياسات وبيكتبوا بالأحمر أرقام على الأرصفة والبيوت، ولما استفسرنا منهم قالوا فيه تطوير للطريق وتوسعة، بس هما قالوا أحنا بنرفع مساحة وبنبعت للهيئة الهندسية هي المختصة بالأمر، ولكن بعد كلام مهندسين معارفنا في مجلس المدينة قالوا لنا أنه هيتم إزالة بعض البيوت اللي جنب الطريق علشان التوسعة، وأن فيه تعويضات مفترض انه هناخدها، الحقيقة ما بثقش كتير في كلام الحكومة، خصوصاً وانا عارف انه كثير من أهالي الشيخ زويد ورفح مخدوش تعويضات حتى الآن بعد مرور سنوات على تهجيرهم".

أما الشهادة الثانية، فهي لأحد سكان منطقة الساحة الشعبية، حيث قال: "رقموا بيوت بالأحمر، في شارعنا، وتأكدنا بعد كلام المحافظ في الإذاعة أنه فيه طريق هيتعمل من عند مديرية الأمن لغاية الساحة الشعبية وهيوصل ميدان العتلاوي و يمسك شارع أسيوط ، طبعا أنت متخيل قديش فيه بيوت في هذه المنطقة اللي هي تعتبر نص العريش، يعني فجأة كده هيشقوا طريق وبيقولوا هنعوضكم، ومحدش عارف قيمة التعويض ايه يمكن عازين يفاجئونا برضه بقيمة التعويض ملاليم زي ما فاجئونا بعمل الطريق".

بينما قال رجل يسكن الساحة الشعبية في حديثه لفريق المؤسسة: "الحياة هنا زي الموت بالرصاص والدانات بيجي فجأة وعايزين يدمروا البلد فجأة كل حاجة عندهم سر حربي ممنوع حد يشوفه او حتى مجرد أنه يتناقش فيه، محدش بيكره التعمير أو تطوير المدينة بس مش تطوير قايم على خراب بيوت الناس.. يعني أحنا شايفين عيشة أهالي رفح النازحين في العريش طلعوهم من بيوتهم وقالوا لهم تعويضات ولليوم وهما بيجروا في التعويضات من 5 سنين وحالهم بالويل".

تجوّل فريق مؤسسة سيناء في شوارع المنطقة التي زارها فريق المسح الحكومي، حيث لاحظ الفريق وجود أرقام باللون الأحمر على الأرصفة مما يشير إلى بدء الخطوات التنفيذية للتطوير دون انتظار نتائج الحوارات المجتمعية والتي تعتبر أن مؤسسة الرئاسة أوصت بها قبل تنفيذ أي قرارات إنشاءات في مناطق سكانية.

أحاديث الأهالي المتضررين تحولت إلى اجتماعات عائلية يحضر فيها من يمتلكون بيوتا في نطاق المحاور التي سيتم توسعتها وأعلنوا رفضهم للخطة، وقد اتفقوا على تشكيل لجنة من 10 أشخاص لمقابلة محافظ شمال سيناء وتقديم رفضهم لخطة الإزالة بدعوى التطوير للجهات العليا في حال عدم وجود رد إيجابي من المحافظ والتأكيد على رفضهم التعويضات وتمسكهم بوجود بدائل تغني عن الإزالات.

من جانب آخر، فقد ظهر المحافظ في كلمة مسجلة مع إذاعة شمال سيناء بدا فيها متمسكا بالرؤية الحكومية لشق المحاور مع تعويض الأهالي إلا أن المحافظ ألقى بمسؤولية اتخاذ القرار على رئيس الجمهورية وقال: إن الهيئة الهندسية للقوات المسلحة المصرية هي من خططت لهذه المحاور، وهي من حددت المنازل التي سيتم إزالتها لتنفيذ المشروع ولا دخل للمحافظ أو إدارة المحافظة في أي قرار. وسعى نشطاء من العريش لتفعيل هاشتاج "#لا_للإزالات"، لتوسيع دائرة الرفض الشعبي لمقترحات التطوير الحكومية.

قابلت مؤسسة سيناء موظفا في هيئة حكومية بالعريش معنية بإجراءات حملة الإزالة والتطوير، حيث قال: "إن كل قرارات الحكومة الآن تأتي بشكل مفاجئ، دون إعلام مسبق أو حتى مناقشة حقيقية يتم فيها إشراك الأهالي".

على نهج موازي قدّم النائب في البرلمان، رحمي بكير، طلب إحاطة إلى رئيس المجلس مقترحات منها بناء مدينة جديدة للعريش في الكيلو 17 غرب المدينة الحالية وعدم تغيير معالم المدينة الحالية وذلك كحل للأزمة.

تُلزم مبادئ العدالة والقانون الدولي لحقوق الإنسان (المنطبق في حالة السلم) والقانون الدولي الإنساني (المنطبق في حالة الحرب) بضرورة الحفاظ على الأعيان المدنية، بما فيها المنازل، وحظر هدمها وإزالتها إلا في حالات استثنائية محددة مثل تأمين السكان من مخاطر بيئية أو جماعات مسلحة. على أن القانون الدولي لا يجيز للحكومات اللجوء لذلك إلا كملاذٍ أخير، إذا لم تتوافر أي حلول أخرى، وفي إطار ضمانات صارمة تشمل التناسبية والمعقولية والشفافية والنقاش المسبق مع السكان المحليين ودراسة كافة الحلول والبدائل الأخرى. وفي حالة وجود ظرف قاهر يدفع الحكومة لإزالة البيوت، ينبغي على الحكومات أن تقدم التعويضات العادلة، بطريقة شفافة ومجزية تُجبر الضرر الذي وقع على المدنيون، وأن تساعدهم الحكومة في إيجاد سكن بديل ملائم. كما ينص القانون الدولي على أن الأرض لا يمكن تعويضها بالمال فقط وإنما بأرض بديلة بنفس الخصائص تحافظ على حياة السكان وعاداتهم وتقاليدهم إلى أقصى درجة ممكنة.

في حوادث إزالة مماثلة جرت في سيناء، لم يسجل وقوع اعتراضات علنية من قبل الأهالي خوفاً من عمليات التضييق والاعتقال التي من المحتمل أن يتعرضوا لها، إذ تخضع حياة سكان شمالي سيناء لضوابط أمنية صارمة تحرمهم من حقهم الاعتراض أو الرفض للإجراءات الحكومية، فمنذ سنوات تعيش المنطقة في ظل قانون الطوارئ ومكافحة الإرهاب الذي يخنق حرية الناس في إبداء آرائها ويقوّض من الحقوق التي منحها لهم القانون.

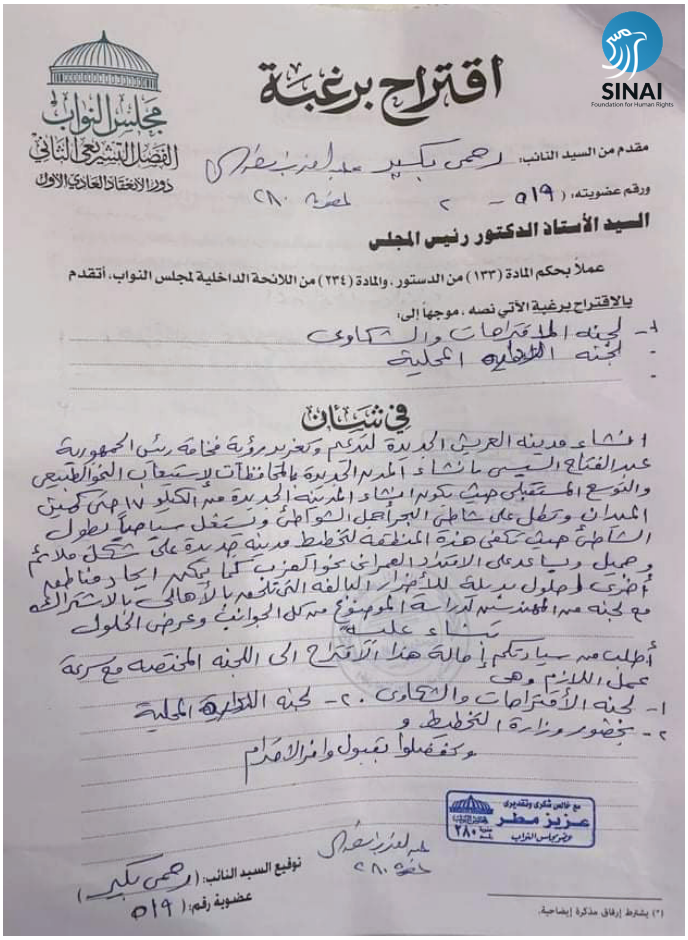

مجلس النواب
الفصل التشريعي الثاني
دور الانعقاد العادي الأول

اقتراح برغبة

مقدم من السيد النائب: رحمي بكير عبد الرحيم [illegible]

ورقم عضويته: (٥١٩ - [illegible])

السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس

عملاً بحكم المادة (١٣٣) من الدستور، والمادة (٢٣٤) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب، أتقدم

باقتراح برغبة الآتي نصه، موجهاً إلى:

- لجنة المقترحات والشكاوى
- لجنة الإدارة المحلية

في شأن

انشاء مدينة العريش الجديدة لتدعيم وتعزيز رؤية فخامة رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي بانشاء المدن الجديدة بالمحافظات لاستيعاب التوالد الطبيعي والتوسع المستقبلي حيث يكون انشاء المدينة الجديدة على بعد الكيلو ١٧ على كمين الميدان وتطل على شاطئ البحر الأحمر الشواطئ وتستغل سياحياً لطول الشاطئ حيث تكفي هيئة المنطقة لتخطيط مدينة جديدة على شكل ملائم وصيل وبادي على الامتداد العراني نحو الغرب كما يكون انشاء المدينة الجديدة أخف أحمال وحلول بديلة للأضرار البالغة التي تلحق بالأهالي بالاشتراك مع لجنة من الهندسية لدراسة الموضوع من كل الجوانب وعرض الحلول بناء عليه

أطلب من سيادتكم إحالة هذا الاقتراح الى اللجنة المختصة مع سرعة عمل اللازم وهي

١- لجنة الاقتراحات والشكاوى ٢- لجنة الإدارة المحلية

٣- بحضور وزارة التخطيط و

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

مع خالص شكري وتقديري
عزيز مطر
وزير شؤون مجلس النواب

توقيع السيد النائب: (رحمي بكير)

عضوية رقم: (٥١٩)

(*) يشترط إرفاق مذكرة إيضاحية.

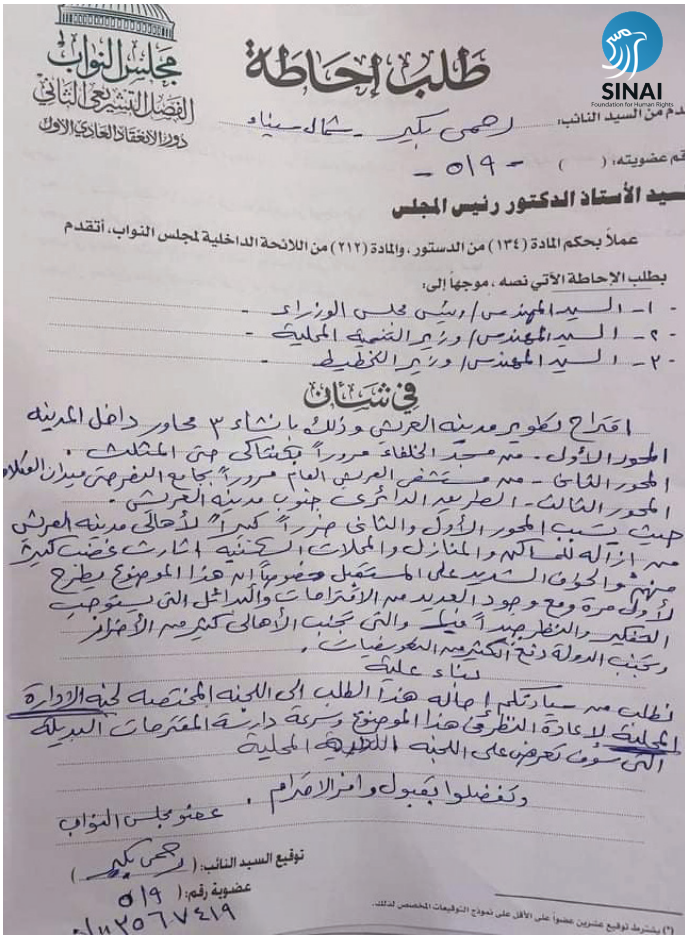

مجلس النواب
الفصل التشريعي الثاني
دور الانعقاد العادي الأول

طلب إحاطة

مقدم من السيد النائب: رحمي بكير [illegible]

رقم عضويته: (٥١٩ - [illegible])

السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس

عملاً بحكم المادة (١٣٤) من الدستور، والمادة (٢١٢) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب، أتقدم

بطلب الإحاطة الآتي نصه، موجهاً إلى:

- ١- السيد المهندس/ رئيس مجلس الوزراء
- ٢- السيد المهندس/ وزير التنمية المحلية
- ٣- السيد المهندس/ وزير التخطيط

في شأن

اقتراح تطوير مدينة العريش وذلك بانشاء ٣ محاور داخل المدينة

المحور الأول - من مسجد الخلفاء مروراً بكشاكي حتى المثلث.

المحور الثاني - من مستشفى العريش العام مروراً بجامع النصر حتى ميدان العتلاوي.

المحور الثالث - الطريق الدائري جنوب مدينة العريش.

حيث يتسبب المحور الأول والثاني ضرراً كبيراً لأهالي مدينة العريش من ازالة المساكن والمنازل والمحلات التجارية أثارت وغضب كبيرة من الأهالي والحق الضرر على المستقبل وخصوصاً ان هذا الموضوع يطرح لأول مرة ومع وجود العديد من الاقتراحات والبدائل التي يستوجب التفكير والنظر بها جيداً قبل والتي تجنب الأهالي كثير من الأضرار وتجنب الدولة دفع الكثير من التعويضات.

بناء عليه

نطلب من سيادتكم إحالة هذا الطلب الى اللجنة المختصة لجنة الادارة المحلية لإعادة النظر في هذا الموضوع وسرعة دراسة المقترحات البديلة التي سوف تعرض على اللجنة للنظر في الحلية

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام.

عضو مجلس النواب

توقيع السيد النائب: (رحمي بكير)

عضوية رقم: (٥١٩)

٠١١٢٥٦٧٤١٩

(*) يشترط توقيع عشرين عضواً على الأقل على نموذج التوقيعات المخصص لذلك.

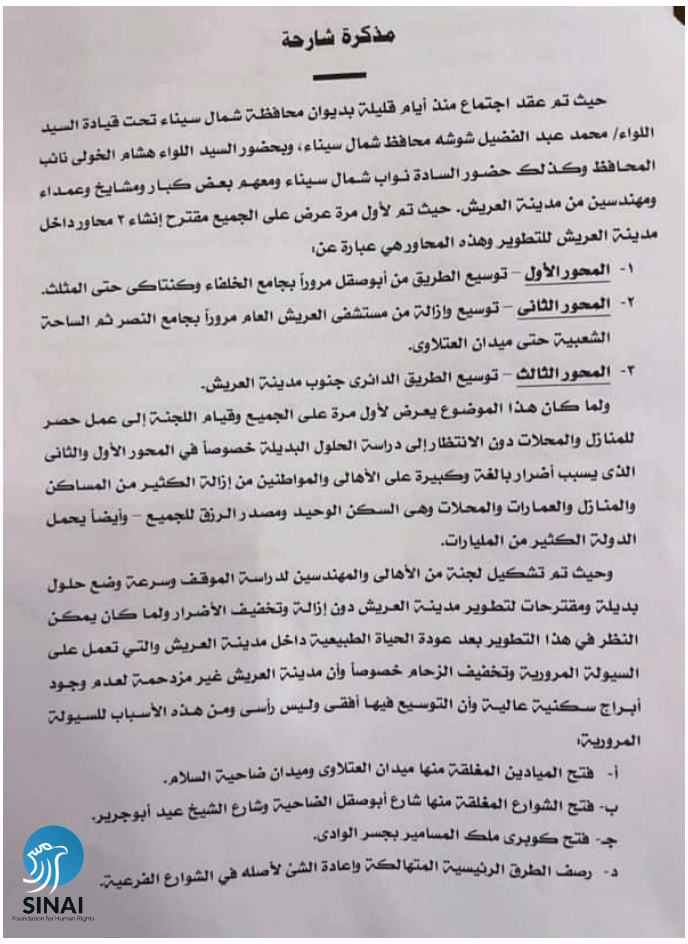

مذكرة شارحة

حيث تم عقد اجتماع منذ أيام قليلة بديوان محافظة شمال سيناء تحت قيادة السيد اللواء/ محمد عبد الفضيل شوشه محافظ شمال سيناء، وبحضور السيد اللواء هشام الخولي نائب المحافظ وكذلك حضور السادة نواب شمال سيناء ومعهم بعض كبار ومشايخ وعمداء ومهندسين من مدينة العريش. حيث تم لأول مرة عرض على الجميع مقترح إنشاء ٣ محاور داخل مدينة العريش للتطوير وهذه المحاور هي عبارة عن:

١- **المحور الأول** – توسيع الطريق من أبوصقل مروراً بجامع الخلفاء وكنتاكى حتى المثلث.

٢- **المحور الثاني** – توسيع وإزالة من مستشفى العريش العام مروراً بجامع النصر ثم الساحة الشعبية حتى ميدان العتلاوي.

٣- **المحور الثالث** – توسيع الطريق الدائري جنوب مدينة العريش.

ولما كان هذا الموضوع يعرض لأول مرة على الجميع وقيام اللجنة إلى عمل حصر للمنازل والمحلات دون الانتظار إلى دراسة الحلول البديلة خصوصاً في المحور الأول والثاني الذي يسبب أضرار بالغة وكبيرة على الأهالي والمواطنين من إزالة الكثير من المساكن والمنازل والعمارات والمحلات وهي السكن الوحيد ومصدر الرزق للجميع – وأيضاً يحمل الدولة الكثير من المليارات.

وحيث تم تشكيل لجنة من الأهالي والمهندسين لدراسة الموقف وسرعة وضع حلول بديلة ومقترحات لتطوير مدينة العريش دون إزالة وتخفيف الأضرار ولما كان يمكن النظر في هذا التطوير بعد عودة الحياة الطبيعية داخل مدينة العريش والتي تعمل على السيولة المرورية وتخفيف الزحام خصوصاً وأن مدينة العريش غير مزدحمة لعدم وجود أبراج سكنية عالية وأن التوسيع فيها أفقي وليس رأسي ومن هذه الأسباب للسيولة المرورية:

أ- فتح الميادين المغلقة منها ميدان العتلاوي وميدان ضاحية السلام.

ب- فتح الشوارع المغلقة منها شارع أبوصقل الضاحية وشارع الشيخ عيد أبوجرير.

جـ- فتح كوبرى ملك المسامير بجسر الوادي.

د- رصف الطرق الرئيسية المتهالكة وإعادة الشئ لأصله في الشوارع الفرعية.

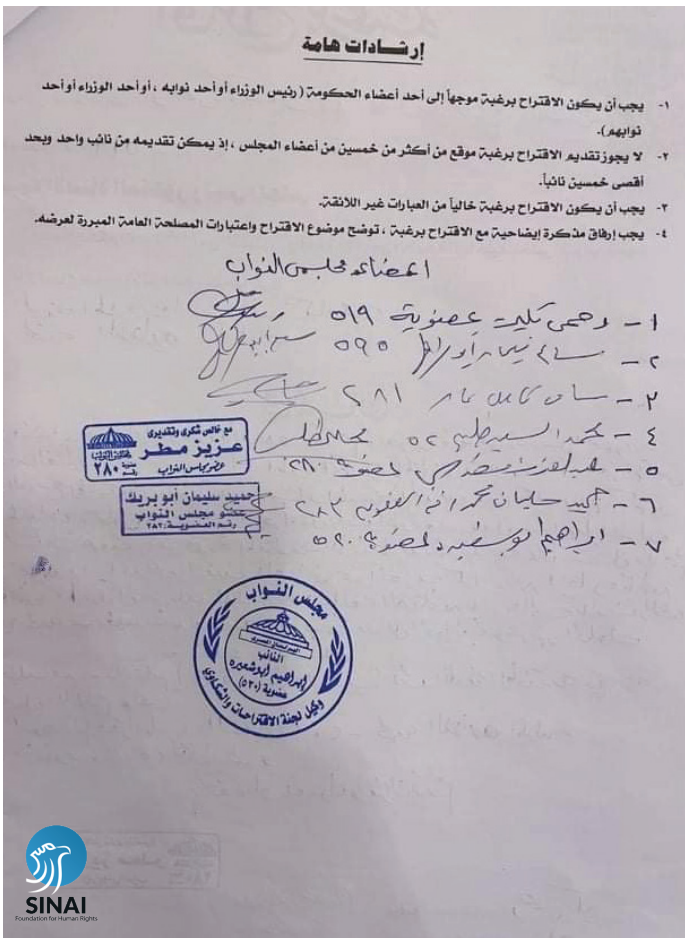

إرشادات هامة

١- يجب أن يكون الاقتراح برغبة موجهاً إلى أحد أعضاء الحكومة (رئيس الوزراء أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء أو أحد نوابهم).

٢- لا يجوز تقديم الاقتراح برغبة موقع من أكثر من خمسين من أعضاء المجلس، إذ يمكن تقديمه من نائب واحد ويحد أقصى خمسين نائباً.

٣- يجب أن يكون الاقتراح برغبة خالياً من العبارات غير اللائقة.

٤- يجب إرفاق مذكرة إيضاحية مع الاقتراح برغبة، توضح موضوع الاقتراح واعتبارات المصلحة العامة المبررة لعرضه.

أعضاء مجلس النواب

١- رحمي بكير عضوية ٥١٩

٢- [illegible]

٣- [illegible]

٤- [illegible]

٥- [illegible]

٦- [illegible]

٧- [illegible]

مع خالص شكري وتقديري
عزيز مطر
وزير شؤون مجلس النواب

حميد سليمان أبو بريك
عضو مجلس النواب

مجلس النواب
النائب
إبراهيم أبو شعيرة
عضوية (٥٢٠)
وكيل لجنة الاقتراحات والشكاوى

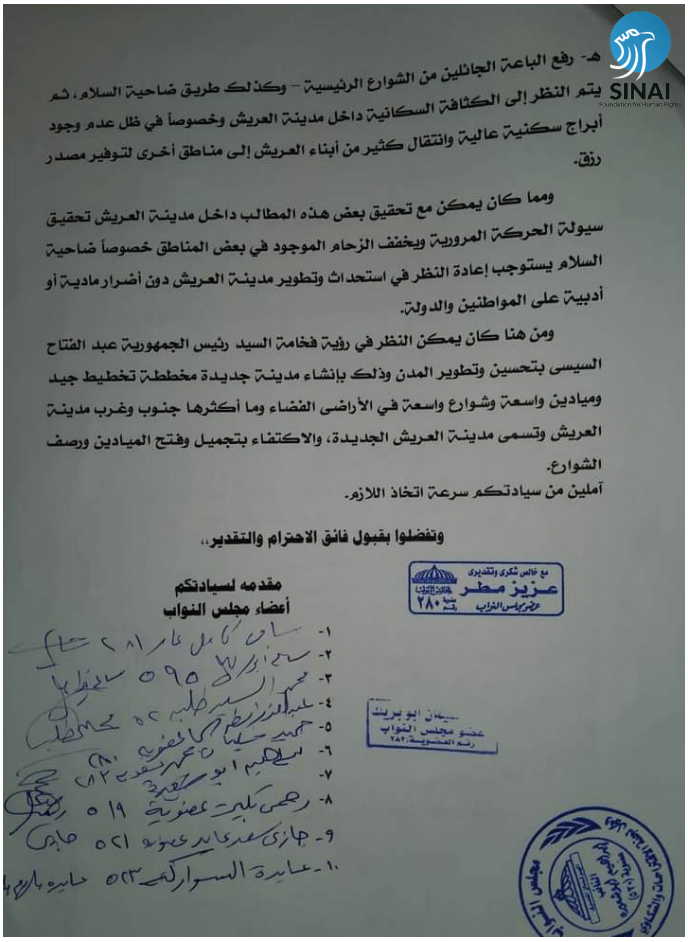

هـ- رفع الباعة الجائلين من الشوارع الرئيسية – وكذلك طريق ضاحية السلام، ثم يتم النظر إلى الكثافة السكانية داخل مدينة العريش وخصوصاً في ظل عدم وجود أبراج سكنية عالية وانتقال كثير من أبناء العريش إلى مناطق أخرى لتوفير مصدر رزق.

ومما كان يمكن مع تحقيق بعض هذه المطالب داخل مدينة العريش تحقيق سيولة الحركة المرورية ويخفف الزحام الموجود في بعض المناطق خصوصاً ضاحية السلام يستوجب إعادة النظر في استحداث وتطوير مدينة العريش دون أضرار مادية أو أدبية على المواطنين والدولة.

ومن هنا كان يمكن النظر في رؤية فخامة السيد رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسى بتحسين وتطوير المدن وذلك بإنشاء مدينة جديدة مخططة تخطيط جيد وميادين واسعة وشوارع واسعة في الأراضى الفضاء وما أكثرها جنوب وغرب مدينة العريش وتسمى مدينة العريش الجديدة، والاكتفاء بتجميل وفتح الميادين ورصف الشوارع.

آملين من سيادتكم سرعة اتخاذ اللازم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،

مقدمه لسيادتكم
أعضاء مجلس النواب

مع خالص شكرى وتقديرى
عزيز مطر
عضو مجلس النواب

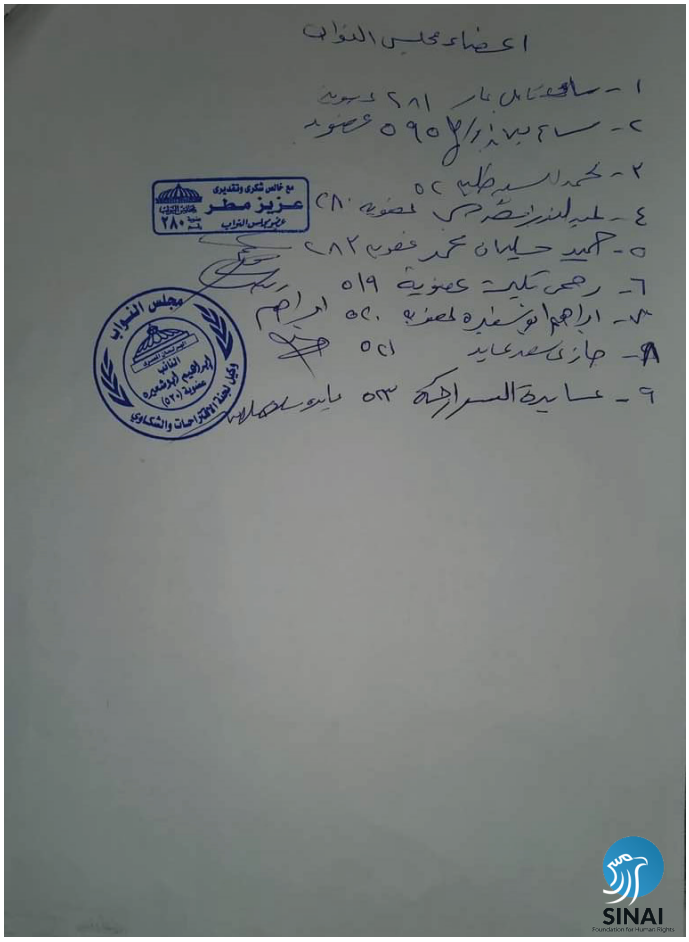

أعضاء مجلس النواب

مع خالص شكرى وتقديرى
عزيز مطر
عضو مجلس النواب

مجلس النواب
الدائرة الرابعة
عضوية (٢٢٠)

خارطة شبه جزيرة سيناء

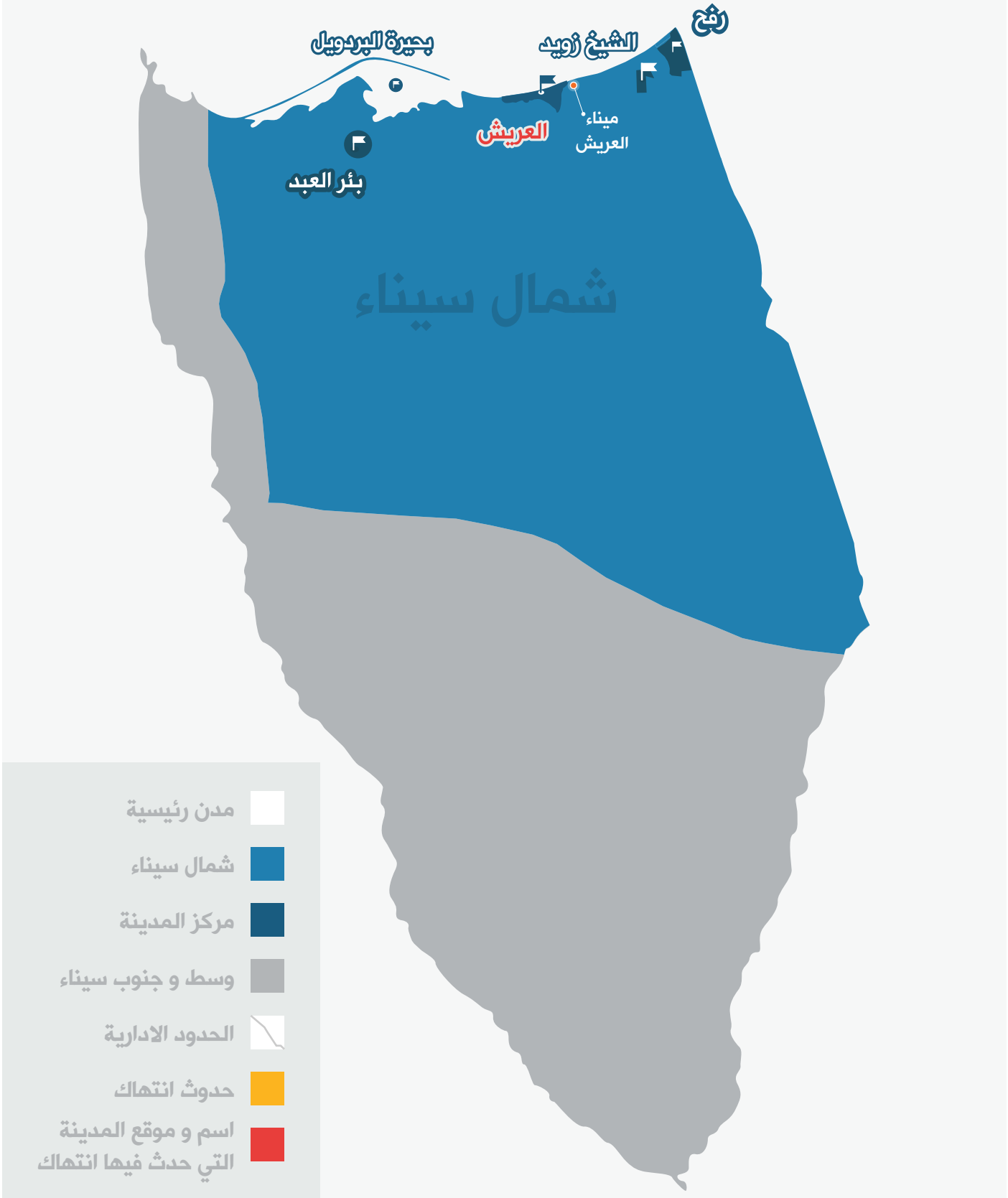

جميع الحقوق محفوظة
لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان